قراءة في كتاب: نظم وسياسات التعليم وتطويرها في دول مجلس التعاون الخليجي

رافدة الحريري

كلية البحرين للمعلمين – جامعة البحرين

ralhariri@uob.edu.bh

Received: 25 Oct. 2014,
Revised: 25 Nov. 2014, Accepted: 15 Dec. 2014
Published online: 1 Jan. 2015

International Journal of Pedagogical Innovations
ISSN 2210-1543
Int. J. Ped. Inn. 3, No. 1, (Jan. 2015)

قراءة في كتاب: نظم وسياسات التعليم وتطويرها في دول مجلس التعاون الخليجي

رافدة الحريري

كلية البحرين للمعلمين – جامعة البحرين

الملخص

تناول هذا الموضوع مفهوم السياسة التعليمية باعتبارها الخطوط العريضة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم لتلبية حاجات المجتمع وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها البلاد على اعتبار أن التعليم هو من أهم الحقوق الإنسانية وأخطرها فهو يشكل عقل الإنسان وفكره. ويجسد هذا الفصل خصائص السياسة التعليمية والتي تتمثل في الموضوعية، والتطورية، والوضوح والتحديد، والشمولية، والمعيارية التي تشمل تناول القضايا التربوية المعاصرة وتكافؤ الفرص التعليمية وممارسة الشورى وتنمية الاتجاهات الإيجابية والسلوك الديمقراطي. كما يتناول مصادر السياسة التعليمية كالقيم التي يؤمن بها المجتمع، وواقع المجتمع وتطلعاته، والتقدم العلمي والتكنولوجي والتربوي الذي يشهده العالم اليوم. ويوضح هذا الفصل العلاقة بين النظام التعليمي والسياسة التعليمية حيث إن النظام هو مركب من العناصر أو المكونات المرتبطة بشبكة من العلاقات السببية ويتميز بوجود علاقات تبادلية بين مكوناته وعملياته من ناحية، وبينه وبين البيئة المحيطة من ناحية أخرى. أما السياسة التعليمية فهي خطة العمل والمبادئ والأهداف والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، خصائص السياسة التعليمية، القضايا التربوية المعاصرة، النظام التعليمي.

Reading in a Book: Development of Systems and Polices of Education in the GCC Countries

Rafeda Al-Hariri

Bahrain Teachers College, University of Bahrain

Abstract

This book talks about the concept of educational policy as being the headlines that the processes of education relies on to fulfill the needs of society and to achieve the goals that the country expects from education, because education is the most important issue in human rights as it forms the brain and thoughts of human beings. This book presents the characters of educational policy which represents the objectivity, development, clarity, comprehension, and criteria that includes the current trends of education, and develop positive trends and democracy. The book also talks about resources of educational policy like nature of the society, values of society, and the progress of science and technology. Finally, the book clarifies the relationships between the educational system and educational policy. The educational system is composed of many elements related to each other, whereas the educational policy is a working plan, principles, goals, and general trends that educational authorities put to direct the educational functions.

Keywords: Educational Policy, Characteristics of Educational Policy, Current Trends in Education, Education System.

قراءة في كتاب: نظم وسياسات التعليم وتطويرها في دول مجلس التعاون الخليجي

رافدة الحريري

كلية البحرين للمعلمين – جامعة البحرين

المقدمة:

تعد العملية التربوية الحجر الأساس في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد. ويعد النظام التعليمي وسياسته في كل بلد ترجمة لأهداف وطموحات مجتمعه حيث إن التعليم ما هو إلا نظام اجتماعي يؤثر في المجتمع ويتأثر به وبطموحاته وأهدافه وبمدى رغبته في التطوير والتغيير لإحداث النقلات النوعية في ميدان التربية والتعليم. وعلى الرغم من تباين نظم وسياسات التعليم من بلد لآخر بسبب اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لكل بلد، فإنها تتشابه إلى حد كبير في دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. ولذلك فإن هذه الدراسة (وهي جزء من كتاب نظم وسياسات التعليم وتطويره في دول مجلس التعاون الخليجي) تسبر في غور سياسات التعليم ونظمه في دول مجلس التعاون الخليجي في محاولة للمناشدة في توحيدها بشكل جذري

١- مفهوم السياسة التعليمية:

سياسة التعليم هي الخطوط العريضة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم لتلبية حاجات المجتمع ولتحقيق الأهداف التي تنشدها البلاد، وتشمل الخطط والمناهج والوسائل التعليمية والنظم، والأجهزة الإدارية والفنية القائمة على التعليم وما يتصل به من نشاطات مصاحبة (القاضي، ١٩٨١)، وهي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم من أداء للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه، وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقا لأهداف الأمة(الحقيل،١٩٨٦). واللجنة العليا لسياسة التعليم تشرف على شؤون التعليم بكافة أنواعه ومراحله وسائر وسائل التثقيف والتوجيه وتعتمد نظام وأوجه اختصاصه ومسؤولياته وطريقة عمله (السلوم، ١٩٨٥). وترتبط السياسات التعليمية بأهداف وبنية وعمليات النظم التعليمية، وتستمد شرعيتها من النظام العام في المجتمع بقواه المتعددة التي تشكل هذه السياسات وتتبع تنفيذها. وللسياسات التعليمية أبعادها الاجتماعية التربوية والعلمية، فهي اجتماعية على اعتبار أن التعليم نظام اجتماعي يسعى إلى تحقيق أهداف وطموحات المجتمع، ويؤثر في المجتمع ويتأثر به، وهي تربوية لأنها تطبق في مجال التربية والتعليم بإمكاناته المادية والبشرية ومدخلاته العديدة، وتسعى إلى إصلاح عملياته وتحسين مخرجاته، وهي علمية لأنها حصيلة بحوث ودراسات علمية. والسياسة التعليمية تهتم بعملية التخطيط للمراحل التعليمية وتحديد أهداف كل مرحلة. ووضع الخطط الزمنية اللازمة لتحقيق الأهداف،

وتحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير على أساسها العملية التربوية، وتحديد المسؤوليات الإدارية عند تنفيذ هذه السياسة. والسياسة التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة خاصة، جزء من السياسة العامة للدولة، والسياسة التعليمية تعبر عن مجموعة من المبادئ العامة التي توجه القرارات التنظيمية الخاصة، بالوسائل المختلفة التي تحقق الأهداف التعليمية المنشودة.

وهي الفكر المنظم الذي يوجه الأنشطة في مجال التربية والتعليم ويحقق الطموحات التي يتطلع إليها المجتمع وأفراده (السنبل وآخرون، ٢٠٠٤). وبالإضافة إلى كون السياسات التعليمية مجموعة من المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها، فهي أيضا حكم مشتق من بعض الأنساق القيمية ومن تقييم الوضع الراهن في المؤسسات التعليمية لاستخدامه كخطة عامة توجه القرارات مع الأخذ بعين الاعتبار وسائل تحقيق الأهداف التعليمية، كما تعني أيضا مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه التعليم فيها بما يخدم أهدافها العامة ومصلحتها الوطنية (بكر، ٢٠٠٢). وتتسم السياسات التعليمية بأنها دينامية ومرنة، وبأنها قابلة للتطبيق، وأن لها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية، ويتم بناؤها في ضوء أهداف واضحة ومتفق عليها، وبذلك يمكن رسم خطط وإجراءات لتحقيقها، كما أن تنفيذها يحتاج إلى مقومات عديدة، بمعنى تناسبها مع واقع وظروف مجتمعاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يتطلب التنفيذ وجود قاعدة بيانات ونظام معلومات جيدين، ووجود أجهزة للبحث التربوي وتخطيط التعليم، وأجهزة للمتابعة والتقويم. ويحدد بعض العلماء مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاستناد عليها في تحديد مفهوم السياسة التعليمية والتي تتمثل بالآتي: (السنبل وآخرون، ٢٠٠٤).

أ. الإسهام في التنمية الاقتصادية وإعداد الموارد البشرية، وصقل مهاراتها لتتناسب مع التطورات العلمية.

ب. التكيف مع استخدام التقنيات الحديثة.

ت. الاستجابة إلى الاحتياجات الجديدة التي تفرضها المتغيرات المحلية والعالمية.

ث. دعم الثقافة والانتماء القومي.

ج. تعزيز العدالة الاجتماعية.

وبذلك تختلف الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها السياسات التعليمية في المجتمعات المختلفة باختلاف فلسفتها الاجتماعية، وتراثها الثقافي ومستواها الحضاري، وقد تتفق السياسة التعليمية في بعض المجتمعات حول هدف تربوي أو أكثر، مثل حماية الهوية الثقافية لكنها تختلف في آليات تنفيذها لهذا الهدف.

٢- خصائص السياسة التعليمية:

تتسم السياسة التعليمية بمجموعة من الخصائص والتي أبرزها ما يلي (علي، ١٩٩٥):

أ. الموضوعية: تستند السياسة التعليمية إلى الفلسفة التربوية المشتقة من فلسفة المجتمع والمعبرة عن تراثه الثقافي وطموحاته وآماله، ولذلك فهي موضوعية بعيدة عن الذاتية على اعتبار أنها تسعى إلى تحقيق أهداف وطموحات المجتمع ككل، وذلك يتيح للسياسة التعليمية فرصة الاستقرار والاستمرار، ويساعد القائمين على التخطيط من وضع الخطط اللازمة لترجمة الاستراتيجية التعليمية إلى برامج.

ب. التطورية: أصبحت عملية التغيير في عصرنا الحاضر مسألة حتمية لا يمكن التغاضي عنها، وذلك لملاحقة التطورات والمستجدات، والسياسة التعليمية تخضع لقدر من التطوير بهدف مسايرة المتغيرات الحاصلة في المجتمع، فالاستقرار في السياسة التعليمية أمر نسبي،

فهي تتطور في أي مجتمع وفقا لتغير طبيعة المشكلات التربوية التي يواجهها المجتمع.

ج. الوضوح والتحديد: تهتم السياسة التعليمية بتحديد الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع، وتحديد الأهداف المرجو تحقيقها بكل وضوح، وصياغتها بدقة تامة لتسهيل عملية تحقيقها على الوجه الأكمل.

د. الشمولية: تعني السياسة التعليمية بالنظرة الكلية إلى العملية التربوية التعليمية – التعلمية، وتهتم بالإطار العام والعلاقات المتداخلة بين منظومة التعليم والواقع المجتمعي، ولذلك فهي تتجنب الخوض في تفاصيل الجزيئات التي تقيد حركات العاملين.

ر. المعيارية: تهتم السياسة التعليمية بتناول القضايا التربوية المعاصرة، مثل تكافؤ الفرص التعليمية، وممارسة الشورى، وتنمية الاتجاهات الإيجابية، وتنمية السلوك الديمقراطي، ودعم الجانب الديني والأخلاقي، وتعزيز التفكير الإبداعي والتفكير الناقد، وتنمية العقلية العلمية، وتعزيز الهوية الثقافية، والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، والاهتمام بكل القضايا التي تعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعى إلى تحقيقها كل السياسات التعليمية.

وبما أن التعليم هو حق من حقوق الإنسان، فإنه يفترض أن يركز على أداءات التلاميذ، وعلى المدارس تنمية مهارات التفكير الناقد، وغيرها من المهارات عالية المستوى مثل تعلم التعلم، وعليها دعم القيم الإنسانية الأساسية في الديمقراطية والمتمثلة في الصدق والأمانة واحترام الآخرين، والرعاية، والمسؤولية، وعلى المدارس إنتاج أفراد متعلمين مدى الحياة تتوافر فيهم السمات اللازمة للنجاح في الحياة، مثل المثابرة وحب الاستطلاع، وعليها أن تنمي في التلاميذ مهارات عملية مهمة في الحياة اليومية، وأن تدعم العلاقات بين العلوم والمواد المختلفة وحب المنهج والإستمتاع به.

ونظرا لأهمية التركيز على أداء التلميذ فإننا نجد الأهداف القومية للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية والتي عرفت (بقانون تعليم أمريكا) والذي تبناه الكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية إذ وضعت مجموعة أهداف للتعليم التي كان يجب تحقيقها بحلول عام (2000) وهذه الأهداف هي: (Withrow & Others, 1999)

أ. يبدأ جميع التلاميذ المدرسة بحيث يكونون على استعداد للتعلم.

ب. تزيد نسبة التخرج من التعليم الثانوي إلى ٩٠٪ على الأقل.

ت. ينهي جميع التلاميذ الصفوف ٤ و٨ و١٢ وقد أجادوا بإتقان دراسة المواد الجادة والتي تشمل اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، واللغات الأجنبية، والتربية الوطنية، ونظام الحكم، والاقتصاد، والفنون، والتاريخ، والجغرافيا.

ث. تتأكد كل مدرسة من أن جميع التلاميذ قد تعلموا استخدام عقولهم بطريقة جيدة، بحيث يصبحون مستعدين للمواطنة المسؤولة، ومواصلة التعلم، والعمل المنتج في الاقتصاد الحديث.

ج. يحصل التلاميذ على المركز الأول في العالم في مجال الرياضيات والعلوم.

ح. يصبح كل راشد متعلما، يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة للمنافسة في الاقتصاد العالمي، ويمارس حقوق المواطنة وواجباتها.

خ. تصبح كل مدرسة خالية من المخدرات، والعنف، والسلاح، والكحول، وتهيئ بيئة يسودها النظام وتساعد على التعلم.

د. يستفيد المعلمون من برامج التطوير المهني، ويحصلون على المعارف والمهارات اللازمة لتعليم جميع التلاميذ وإعدادهم الإعداد الجيد.

ذ. تشجع كل مدرسة على تكوين شراكات وعلاقات من أجل رفع اهتمام الآباء ومساهمتهم في تطوير النمو الاجتماعي والعاطفي، والأكاديمي للأطفال.

هذا ولقد أضاف مجلس الواحد والعشرين السمات والأهداف التالية لتعليم التلاميذ والتركيز على أداءاتهم.

- يتخرج التلاميذ مثقفين إعلاميا ومعلوماتيا.
- يتعلم التلاميذ المحافظة على صحتهم طوال حياتهم، ويتضمن ذلك التغذية والرياضة، وكيفية تقديم الرعاية الصحية والحصول عليها.
- يفهم التلاميذ العلاقة بين ما يتعلمونه وبين حياتهم المهنية مستقبلا.
- يتقن جميع التلاميذ لغة غير لغتهم الأصلية.
- يمتلك التلاميذ القدرة على الحديث بجدارة وإتقان، ويتمكنون من التفاعل مع الآخرين بفاعلية.
- تعكس أعمال المدارس خصائص المجتمع الديمقراطي.

هذا ولقد حدد مجلس الواحد والعشرين. ومجلس المستشارين وممثلي المدارس ونظم التعليم المتمركزة حول التلميذ في القرن الحادي والعشرين في الولايات المتحدة الأمريكية الصفات الأساسية لنظم وسياسات التعليم في عصرنا الحالي كالتالي:

- يحظى جميع التلاميذ بالتقدير، وتقدم لهم الموارد الفردية التي يحتاجونها لتحقيق النجاح.
- المحور الأساسي للتعليم والتعلم هو التلميذ.
- يتسم المنهج بالمرونة والتركيز على التلميذ، ويهدف إلى مساعدة التلاميذ على الإنتاج واكتساب المهارات المتنوعة.
- يعمل التلاميذ والمعلمون والآباء، وغيرهم من المعنيين الذين يساهمون في رعاية التلاميذ معا على تحقيق النمو الشامل المتكامل للمتعلم.
- يحصل التلاميذ من ذوي الخلفيات الاقتصادية المتدنية على نفس المزايا التي يحصل عليها التلاميذ من ذوي الدخل المرتفع والخلفية الاقتصادية الجيدة.
- يعامل كل تلميذ باحترام وتقدير.
- هناك توقعات عالية من جميع التلاميذ.
- تحفز الخبرات التعليمية والأنشطة التي تقدم للتلاميذ على النمو والإنجاز والتقدم.
- تركز كل مدرسة على إشباع حاجات تلاميذها وآبائهم بالدرجة الأولى، وعلى إشباع حاجات المجتمع المحلي.
- تقدم لجميع التلاميذ الفرص المتكافئة للوصول إلى الموارد التكنولوجية.
- يتعلم التلاميذ طرق حل الصراع والاتصالات الفعالة، وغيرها من المهارات التي تساعدهم في التعامل والتعاون داخل جماعات متنوعة.
- تتفهم نظم التعليم تأثيرات الفقر على التعلم، وبنية الأسرة، ووضع حياة التلميذ، وتعمل على معالجة هذا الأمر.
- لا يحدد التعلم بمقدار الوقت الذي صرفه التلميذ في المدرسة وإنما بما تعلمه فعلا.
- تشجع المدرسة تلاميذها على تجميع وتقدير وتقويم إنجازاتهم (التقويم الذاتي).
- يشارك التلاميذ في خدمة المجتمع المحلي وتعلم الخدمة واحترام العمل.

٣- مصادر السياسة التعليمية:

تختلف المجتمعات المعاصرة في نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعقائدية، ودرجة التطور التي تمر بها وظروف الماضي وتصورات المستقبل، ويمكن أن نحدد مصادر السياسة التعليمية في أي مجتمع فيما يلي:

أ. القيم التي يؤمن بها المجتمع وما ينبثق عنها من نظم وأخلاق.

ب. واقع المجتمع (مكوناته – جوانب قوته وضعفه – مشكلاته)

ت. تطلعات المجتمع وطموحاته نحو التطور والتقدم.
ث. التقدم العلمي والتكنولوجي والتربوي الذي يعيشه العالم في الوقت الحاضر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة التعليمية جزء أساسي من السياسة العامة للدولة (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) تتفاعل معهما أخذا وعطاء من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي. ولذلك وجب الارتباط الوثيق بين السياسة التعليمية والسياسة التنموية المجتمعية.

٤-العلاقة بين النظام التعليمي والسياسة التعليمية:

يعرف مفهوم النظام التعليمي على أنه كل مركب من العناصر أو المكونات المرتبطة بشبكة من العلاقات السببية، بحيث يرتبط كل مكون بعدد من المكونات الأخرى بطريقة ثابتة ولفترة محدودة من الزمن، والنظام يتميز بوجود علاقات تبادلية بين مكونات وعملياته من ناحية، وبينه وبين البيئة المحيطة به من ناحية أخرى.

أما السياسة التعليمية فهي خطة العمل، والمبادئ والأهداف والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل، وهي التفكير المنظم الذي يوجه البرامج والأنشطة التعليمية والاستراتيجية، والتخطيط ثلاث حلقات ترتبط مع بعضها وتتداخل وتتوالى، تحققها البنية المناسبة والعمليات المخطط لها في النظام التعليمي، والاستراتيجية التربوية تهدف عادة إلى صياغة الاختيارات السياسية التربوية في مجموعة من الإجراءات لتحديد ما ينبغي عمله وفقا للحالات التي قد تعرض في المستقبل، وتحويل هذه الاختيارات إلى حلول وخطوات عملية تهدف إلى دعم وتحديد هدف السياسة التعليمية وما تتطلبه من موارد وإمكانات مادية وبشرية، وتحديد معايير للحكم على مدى جودة الاختيارات والاحتمالات (بكر،٢٠٠٢).

٥- واقع السياسة التعليمية في دول مجلس التعاون الخليجي:

يعد الإنسان في كل بقاع الأرض مركزا للتطور الاقتصادي الذي يهدف إلى إعداد الفرد وتنميته تنمية شاملة، ويجب أن يستند التطور الاقتصادي إلى فلسفة عامة أو أهداف اجتماعية عامة سواء كانت أثناء عملية إعداد المواطن أو تصور البنية الاجتماعية بصورتها الجديدة التي جاءت نتيجة للتغيرات التي أحدثها التطور في موازين القوى السياسية والاجتماعية للمجتمع، وهذه الأهداف الاجتماعية للمجتمع تنعكس إلى صيغ استراتيجية تشكل إطار السياسة التعليمية، وحيث أن الدول العربية تواقة للسير في طريق التطور واللحاق بركب الحضارة العالمي، فإن من أولى مهماتها الأساسية هي تحديد التطور الفلسفي العام للدولة، ثم وضعه في صورة أهداف استراتيجية تكون إطار السياسة التعليمية للنظام التربوي. ولقد وجدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة عند إصدارها بنود النظام الاقتصادي العالمي الجديد والإضافة الثقافية التي طرحتها منظمة اليونسكو لتشكيل الركائز والمنطلقات الفلسفية لهذا التصور الاجتماعي للدول، وتشكل أيضا إطاره التربوي وأهدافه الاستراتيجية، فقد جاءت هذه الأبعاد في ثلاث صيغ هي (الخزرجي والخزرجي، ٢٠٠٠):

- المبادئ الاقتصادية العالمية للتطور، والتي حددت بالمساواة والعدل والسلام والتطور.
- الخصوصية الثقافية للأمة، وترتبط بالمبادئ والقيم الثقافية العربية الإسلامية.
- التنمية الشاملة للمواطن، وتعني التنمية الشخصية لجوانب شخصية الفرد، الروحية والمعنوية والمادية، بغض النظر عن جنسه أو دينه، أو مذهبه، أو مركزه الاجتماعي أو

الاقتصادي.

والتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي يرتبط ارتباطا وثيقا ببنية النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولقد برز التعليم كأداة رئيسية في تحقيق الحراك الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك اتجهت هذه الدول إلى التوسع السريع في الأنشطة التعليمية بجميع مراحلها، وخاصة في المرحلتين الثانوية والجامعية تقديرا لظروف الحاجة إلى القوى العاملة والمدربة فنيا وعلميا، وإيمانا منها بأن الإنسان هو مفتاح النهضة الحديثة التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها، فهو الغاية والوسيلة، ومن هنا ركزت الخطط التنموية على تطوير القوى البشرية في إطار المحافظة على القيم العربية والإسلامية وكانت أدائية الإنسان في عملية التنمية هي الهدف الأعلى للسياسة التعليمية الخليجية. ولذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي تحرص على تحسين تفاعل نظام التعليم مع احتياجات خطط التنمية (بدران، ١٩٩٢).

إن التحولات الاجتماعية التي فرضت نفسها على مجتمعات الخليج في فترة ما بعد الاستعمار، تشترط الميل في النظر إلى التعليم كسياسة اجتماعية أي أن السياسة التعليمية يجب أن تؤخذ على أنها منظومة من الأهداف الاجتماعية مصورة في غايات التربية، توضع لتحقق تبدلا في الوضع الاجتماعي تعم فائدته كل أفراد المجتمع، ويقود في النهاية إلى عملية تسهيل الحراك الاجتماعي. ولكن الذي يقف حائلا دون تحقيق ذلك هو أن السياسة التعليمية في الواقع عمل حكومي، وإن الذين يوكل لهم إحداث التبدلات هم موظفون حكوميون لا ينظرون إلى الأمور بعيون غير حكومية حيث إن الذين يعملون داخل النظم الحكومية، ويكلفون بتغييرها يتعرضون لصعوبات كثيرة، فالعلاقة بين السياسة والإدارة مسألة في غاية التعقيد، وهذا يعني أن هؤلاء المسؤولين تواجههم صعوبات كبيرة بسبب التناقض بين ما ينبغي فعله وما يمكن فعله، وما يجاز فعله، مما يتوجب تكامل عمل كل الأجهزة المسؤولة عن السياسة التعليمية، كما يشترط توفير رؤية مشتركة بين القوى الاجتماعية المختلفة حول طبيعة النهج التطوري للسياسة التعليمية (رضا، ١٩٩٠). وتحرص دول مجلس التعاون الخليجي على تحسين تفاعل نظام التعليم مع احتياجات خطط التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن البعض يرى أن هناك بعض المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعزى لعدة أسباب هي: ضعف الاهتمام بالسياسات والاستراتيجيات الميسرة لتطوير العمل وتحقيق فعاليته، ووجود فجوة بين السياسات والأهداف المعلنة والممارسات التطبيقية، وضعف ارتباط السياسات التربوية بمخططات التنمية بسبب عزلة الإدارة التربوية وضبابية توجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.. إلا أنه توجد هناك الكثير من النوايا التي تطمئن إلى أن الغايات المرسومة لسياسة التعليم الخليجي سياسة سليمة من حيث الجوهر، ولذا فإنها تقود في النهاية إلى النتائج المأمولة، والسياسة التعليمية توضح نواياها بسبعة مؤشرات تعتبرها أهدافا تربوية عليا، وهذه المؤشرات هي (المرجع السابق):

أ. التفاعل مع القطاع الاقتصادي، إذ تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحسين تفاعل النظام التربوي مع احتياجات خطط التنمية.

ب. زيادة الطلب الاجتماعي على التربية والتعليم، الذي ينتج عنه توجيه الطلاب نحو التخصصات المطلوبة.

ت. تحقيق التوازن بين الجانب الكمي والجانب النوعي للتعليم.

ث. توافق وتسلسل السلم التعليمي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبدأ بمرحلة رياض الأطفال، فالمرحلة الابتدائية، فالإعدادية، ثم المرحلة الثانوية.

ج. تنويع فرص إلزامية التعليم، إذ أنها لا تزال غير متكاملة.

ح. بذل جهود جادة في سبيل القضاء على الأمية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

خ. توسيع فرص الالتحاق بالتعليم الفني والتقني.

والتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي يركز على نقل التراث الثقافي، والمحافظة عليه وتجديده، وتنمية التذوق الجمالي والفني لدى التلاميذ، وتشجيع كل فرد للمشاركة في الحياة الثقافية.

الخلاصة:

ترتبط السياسات التعليمية بأهداف وبنية وعمليات النظم التعليمية، وتستمد شرعيتها من النظام العام في المجتمع بقواه المتعددة. وللسياسات التعليمية أبعادها الاجتماعية والتربوية والعلمية. ولتحقيق حق الإنسان في التعليم على اعتباره من أهم الحقوق الإنسانية يجب على سياسة التعليم الإيمان بالأخوة الإنسانية وتحرير الإنسان من كل أشكال وصور القهر الاجتماعي والاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي، والاستفادة من مستحدثات الثورة التقنية واتجاهات الفكر العالمي المعاصر، وإطلاق وتطوير قوى الإبداع واستخدام العلم في تحقيق الأصالة الثقافية والتجدد الحضاري. ويرتبط التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي ارتباطا وثيقا ببنية النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتتفق دول مجلس التعاون الخليجي على تحسين تفاعل نظام التعليم مع احتياجات خطط التنمية الاقتصادية وعلى توسيع فرص الالتحاق بالتعليم الفني والتقني وبذل الجهود في سبيل القضاء على الأمية. كما تتفق سياسات ونظم التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي على تسلسل السلم التعليمي فيها حيث يبدأ برياض الأطفال وصولا إلى المرحلة الثانوية. وتتفق الخطط التنموية والسياسات التعليمية على تطوير القوى البشرية في إطار المحافظة على القيم العربية والإسلامية واعتباره هدفا استراتيجيا.واجتمعت دول مجلس التعاون الخليجي في سياساتها التعليمية على توفير فرص التعليم والتعلم الذاتي لجميع مواطنيها صغارا وكبارا،ذكورا وإناثا داخل التعليم الرسمي وخارجه وذلك لتمكين مجتمعاتها من تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والإنتاج كما وكيفا.

المراجع:

الخزرجي، عبد السلام والخزرجي، رضية حسين. (٢٠٠٠). السياسة التربوية في الوطن العربي، عمان: دار الشروق.

السنبل، عبد العزيز والخطيب، محمد ومتولي، مصطفى وعبد الجواد، نور الدين. (٢٠٠٤). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ط٣، الرياض: دارالمريخ.

القاضي، يوسف مصطفى. (١٩٨١).سياسة التعليم والتنمية في المملكة العربية السعودية، الرياض: دار المريخ.

بدران،شبل. (١٩٩٢). سياسة التعليم في الوطن العربي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

رضا، محمد جواد. (١٩٩٠).السياسات التعليمية في دول الخليج العربية، مسقط: منتدى الفكر العربي.

علي، سعيد اسماعيل. (ديسمبر، ١٩٩٥). السياسات التعليمية للنظام التعليمي (ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تربية الغد في العالم العربي)الإمارات العربية المتحدة: جامعة الإمارات العربية، كلية التربية.

Withrow, F.and Long, H.and Marx, G. (1999). Preparing schools and school system for 21st century, USA: American Association of school administration.